العنـــــف العراقي،طبيعة أم تطبـــع

هل العراقيون عنيفون بالفطرة؟ ، وهل يختلف عنفهم عن عنف بقية الشعوب العربية أو شعوب الشرق الأوسط والعالم عموما.؟ هذه الأسئلة وسواها تتبادر الى الذهن ، بل تشغل الكثير من الكاتبين الذين يتحدثون عما يجري في العراق اليوم من مجازر بين الشيعة والسنة ، والتصفيات والإغتيالات المستمرة بين الفرقاء السياسيين ؟.

فاطمة المحسن

تحتاج الإجابة الى قدر من الدراية بطبيعة الشعوب، وهي طبيعة فُسرت وتفسر وفق مناهج مختلفة، وبينها المناهج العنصرية التي ترى في خصال الأمم مكونات تتوارث في الجينات والدماء. ومنها ترى الى المناخ والجغرافيا ما يحدد مزاج البشر، ومنها تنظر الى الظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها المجاميع وتنعكس على أخلاقها وتصرفاتها. ولعل ابن خلدون من أكثر الكتاب إهتماما بطبائع الشعوب، وقد أفرد للعراقيين حيزا مهما في مقدمته وفي كتابه "العبر وديوان المبتدأ والخبر"، وعدهم أهل حضارة وعمران وترف بسبب إعتدال مناخهم ووقوع بلادهم ضمن ما أسماه الأماكن الوسطى. ويحتاج العراقي الى التخلي عن وطنيته الجامحة، كي يقول ان الطبيعة تغيرت والجغرافيا اختلفت والحضارة امحت، والشمس غربت عن بلاده، ولكن من الصعب عليه الإعتراف بأن العنف قدره ومصيره الى الأبد. وتلك قضية تحتاج الى براهين، فمن أين للعراقي البدء بدراسة مايسمى ثقافة العنف في بلده؟.

روت لي صديقة عراقية متزوجة بلبناني حادثة مرت بها قبل أيام، قالت انها التقت واحدة من رفيقاتها اللبنانيات المشتغلات في مهنة الطب، وحضر قريب هذه السيدة الى المكان. كان مهذبا شديد الكياسة والهدوء، وعندما غادر قالت الصديقة : أتعرفين إن هذا الرجل خلال الحرب الأهلية كان يهوى الاحتفاظ بصيوان الأذن المقطوعة عن جثة من يقتله، ويقوم بتعليق غنائمه في سلسلة يحملها معه في استعراض مكشوف. جلب تلك السلسلة مرة الي وطلب مني الإفادة منها في عملي الطبي، فكاد يغمى علي من الفزع، وطردته من بيتي.

أين توارى تاريخ هذا الرجل، هل طمر في منحدر داخل الطبيعة الآخاذة للجبل الذي ولد وترعرع فيه، أم في زاوية من مكتبه الذي يمارس به مهنته المستقرة الآن، أم خلف مدفأة بيته وأطفاله وزوجته ؟.

اللبنانيون شديدو التدقيق في التواريخ والحقب، وتلك الحقبة المفزعة يتذكرونها في جلساتهم، ولكن قليلة هي الكتب التي تتحدث عن التجارب الحية الماثلة الى اليوم أمام أعين الجيل الذي عاشها. الكثير من الروايات قاربتها، كذلك بعض المذكرات والأفلام والمسرحيات، ولكن كل الأعمال الفنية لاتطاول الحقيقة أبدا.ربما يشعر اللبناني من الأفضل نسيان تلك التواريخ، فالنسيان يمحو الذنوب ويفسح المجال للتسامح، وربما هو يحتاج كي لاتتكرر أن يتذكر. يصح الاحتمالان ولكن لايصح أن نقول ان الشعب اللبناني شعب عنيف، فهو مناخيا وجغرافيا وتنوعا عرقيا ودينيا وطائفيا يصلح مثالا للشعوب التي تؤمن بالتفاهم والسلام والتسامح، ولبنان قبل كل شيء بلد تجارة وسياحة وفن وأدب وكلها تقف على النقيض من العنف.

العراق يشبه لبنان من حيث التنوع في كل شيء، وهو بالاضافة الى هذا شعوب وليس بالشعب الواحد على حد تعبير بهجة الأثري المؤرخ العراقي، ولعل هذا المدخل يؤدي بنا الى فهم سر العنف في حاضره وماضيه.

ولكن العراق يشبه الجزيرة العربية أيضا من حيث طبيعته القبلية، وهي طبيعة بدائية غير رحيمة عند التنافس لأنها تعتمد العصبية والتغالب، والعرب كما يقول ابن خلدون ((إذا تغلبوا على أوطان أسرع اليها الخراب، والسبب في ذلك أنهم أمة وحشية بإستحكام عوائد التوحش وأسبابه فيهم، فصار لهم خلقا وجلبة ، وهذه الطبيعة منافية للعمران ومناقضة له،فغاية الأحوال العادية عندهم الرحلة والغلبة.)). لطالما بقيت أقوال ابن خلدون حجة لاتدحض، ولكن هل برهن التاريخ الماثل أمامنا خطأ او صواب النبرة العنصرية التي يتضمنها كلام هذا العالم الجليل الذي تدرس نظرياته في الأكاديميات العالمية الى اليوم؟. ربما تساعدنا هذه المقولة لابن خلدون في الإمساك بخيط لتفسير ظاهرة العنف العراقي،فانحدار أصول العراقيين من الجزيرة العربية التي عرفت بوحشية قبائلها . حسب إبن خلدون، وليس حسب تصورنا . يعني ان العنف لديهم طبيعة لا تطبعا. ولكن العراقيين أنفسهم يعرفون أن قبليتهم تنطوي على مكونات هشة، فهناك القليل من البلدان التي تشبه العراق من حيث تمازج الأعراق،وعندما يبحث الناس عن الأرومات يجدون : العرق العربي والكردي والتركي والفارسي والتتري والهندي والبلوشي والزنجي وبقايا الأقوام القديمة التي سكنت هذه الجغرافيا، وما لاحد وعد له من الديانات والطوائف. القبلية العربية في العراق تنطوي على إشكالات كثيرة لايدركها المعاين من الخارج، فالادعاء بالدماء النقية لايماثله سوى الخوف من الإنكشاف على حقيقة الأصول التي اكتسبت أهمية في السنوات الاخيرة، وهي حقيقة هشة لاتشبه الجزيرة العربية إلا بانتسابات الإنتفاع، فالنجديون الذين وفدوا إلى العراق حافظوا على نقاء دمهم بالامتناع عن الزواج بالعراقي أو العراقية مهما كان مذهبه أو مذهبها،إدركا منهم بطبيعة الأرومات المتداخلة، ومن فعل غير هذا ذاب في محيط العراق الكبير.

إلتباس الأصول والأعراق تجده حتى عند شيوخ القبائل العراقية، وكلما علت نبرة المتعصب لأصله العروبي عليك أن تبحث عن تاريخ ودماء عائلته لتكتشف العجب.

هل هذا يعني ان العراق براء من العصبية القبلية التي تشكل مصدرا من مصادر العنف؟ وهل نضع اللوم على الجيران، بما يساعدنا هذا المشجب على النجاة من تهمة العنف؟. ربما، فالعراق مثلما كان دائما وادي الحروب والتطاحن غير المكلف للجيران، فالتصفيات التي تجري على أرضه، تجنب الجيران هدر دمائهم وتجعلهم في موقع المساوم بدماء غيره دون ثمن يذكر، ولعل تمازج الهويات أو إختلاف الأعراق في العراق احد أسباب نجاح سياسات الجوار، كما ان عادة التحارب تصبح خصلة ومهنة عندما ترتبط بثروات وزعامات سياسية وإجتماعية ودينية تتحرك بدعم الخارج،مثلما ترتبط طبيعة العمران والازدهار بإجادة فن تجنب الحروب بالسياسة . بغداد تحملت أقسى صنوف العذاب خلال الإحتلال العثماني، وكانت حلب والشام تزدهر تحت الرعاية التركية، كما أدارت تركيا وإيران حروبهما القاسية عبر الأراضي العراقية وبأقل تكلفة، ولولا تلك التسويات بالدماء العراقية لنشبت معارك لاتبقي ولاتذر بين الدولتين. التواريخ تعيد نفسها اليوم، وليس عبثا أن تختار أميركا والقاعدة منازلتهما الكبرى على أرض العراق وبدم العراقيين، فقد تطلّع جل العرب الى نظام صدام حسين كأمثولة للتصدي والقوة، وكلما أوغل هذا النظام في عنفه وإستهتاره بالقيم وبمفهوم السياسة كفن يجنب الحروب، كلما حظي بالإعجاب العربي. تكونت ثقافة الاستعراض العنفي في العراق بين أحضان العرب وبأموال النفط العراقي المهدور على ضمائر الكتاب والصحافيين والمؤسسات والاحزاب العربية التي ارادت التصدي لأميركا والغرب وإيران وإسرائيل بدماء العراقيين.

الشعوب مثل الكائنات البشرية تصاب بالأمراض ذاتها التي تصيب البشر، والعراقي الذي ورث ثقافة التوابين، لابد ان يصاب بإكتئاب الضحايا، وبدل من أن تخرجه ثروات النفط من هذا المأزق التاريخي، وتدخله عصر التحضر والسوية الإنسانية،جعل صدام حسين مفردات الموت والحرب والقهر جزءا من حياته اليومية،فقد خلق نظام رقابة توليد العنف المحلي من أجهزة أمنية وإستخباراتية قلّ نظيرها في الأنظمة المعاصرة،وتحولت هذه الأجهزة بفضل الإحتلال الى مافيات تمتد داخل العراق وخارجه لتحرس وحش العنف وتنميه.

أضحت ثقافة الضحايا والإضحيات شديدة الإرتباط بمفهوم العراقية والمواطنة، فالعراقي عندما يقول بالروح بالدم نفديك ياصدام،خوفا ووجلا ومحبة مصطنعة أو حقيقية، لايشبه السوري أو الأردني او المصري أو سواهم من العرب الذين يرددونها، فقد نزف العراقي في حروب صدام أولاده وثروته وروحه، ولم يبق اليوم أمامه سوى ماتبقى كي يزيح كابوس القاعدة عن الحلم الأميركي الجميل، مثلما يحقق للزعامات الجديدة وأمراء الطوائف والعرب العاربة وإيران وإسرائيل،ماعزعليهم تحقيقه، ويوفر لهم قفازات التعارك النظيفة. كل تلك الأسباب وسواها، ستجعل الشعوب المجاورة والبعيدة وساستها ومفكريها ومثقفيها ينظرون بإزدراء الى العراقيين ويقولون: هذا شعب عنيف بالفطرة،وهي كلمة تعني بالضرورة إستحقاقه الموت.

الرأي الآخر

هل من حلول عملية للأزمات الراهنة في العراق؟

كاظم حبيب

عراق اليوم حافل بالأزمات، بعضها موروث، وبعضها الآخر من صنع الواقع الذي يعيش فيه الشعب، وبعضها الثالث من صنع بعض القوى السياسية الفاعلة التي تحاول الهيمنة على الشارع والتي يهمها تشديد التأزم في الوضع السياسي لتفجيره لصالحها كما تعتقد. وإذا كان الوضع السياسي متأزماً وشديد الحساسية إلى حد الانفجار في كل لحظة، ما لم تتداركه العقول المتفتحة والأيدي الأمينة والنظيفة لتداوي جراح المجتمع وتجد اللغة المشتركة بين القوى السياسية وتفرض عليها التعامل مع الواقع بأسلوب آخر غير أسلوب القتل المتبادل والتدمير الكامل لكل مقومات الشعب العراقي وقيمه وكرامته وحياته، فأن أزمات الخدمات العامة، مثل الكهرباء والماء والهاتف والبريد والنقل وأكوام القاذورات المنتشرة في الشوارع والأزقة والساحات العامة، آخذة بخناق الناس إلى حد الإحباط وفقدان الأمل من أي تحول إيجابي في الوضع العام. ويزيد في الأمر بؤساً هذه البطالة المنتشرة في أرجاء العراق والتي تبلغ بحدود ٦٠ ٪ من إجمالي القوى القادرة على العمل، والتي يحاول البعض تصويرها وكأنها انخفضت إلى ٢٨ ٪ أو ٣٣ ٪، وهي كلها أرقام من عنديات من يطرحها، في حين يفضح الواقع حقيقة أخرى.

إن عجز الحكومة المنتهية ولايتها عن التحرك ومعالجة الوضع ورفض السيد رئيس الوزراء التراجع عن ترشيح نفسه لرئاسة الوزراء، طرح في الساحة السياسية العراقية أزمة أخرى هي أزمة رئيس الوزراء. ولم يكتف الدكتور الجعفري برفض التنازل، بل سعى إلى تحريك الشارع في مناطق معينة من العراق للمطالبة في أن يبقى رئيساً للوزراء بالرغم من رفض جميع القوائم السياسية المنتخبة في المجلس النيابي عدا نصف أعضاء كتلة الائتلاف العراقي الموحد + ١ فقط. وهو أمر غير مقبول، إذ أنه يتجاهل العمل السياسي الجاري بين القوى السياسية للوصول إلى حل أولاً ويتجاهل أن المسألة في حالة عدم الوصول إلى حل سياسي بين القوى المتفاوضة فيفترض أن تحال إلى مجلس النواب ليعطي رأيه النهائي بذلك ثانياً. وخشية الجعفري أن يرفض من المجلس النيابي، وهو أمر قائم حقاً، راح يبذل كل الجهود لمنع وصول القضية إلى مجلس النواب قبل تأكيد بقائه في رئاسة مجلس الوزراء، وهو أمر مخل بالديمقراطية، إذ أن التأخير بالبت بالقضية يزيد من الدماء المسفوكة. كما أن المتظاهرين لا يمثلون إلا جزءاً من الشعب، وهو جزء صغير رغم كل الاحترام له.

إننا أمام شخصية نحترمها لأنها ساهمت في النضال ضد الدكتاتورية المخلوعة، ومن هذا الموقع كان على السيد الدكتور الجعفري أن يقبل بإرادة أكثرية القوى السياسية التي تريد غيره لأنها جربته ووجدت أنه غير مناسب للفترة القادمة بمهماتها الجديدة، وهي ليست إساءة لحزبه أو لشخصه مباشرة، بل لمواصفات تتطلبها طبيعة المرحلة القادمة التي تستوجب خروجاً عن المألوف الراهن الطائفية السياسية في الحكم وفي الشارع وفي كل أجهزة الدولة، وهي التي يفترض أن تختفي من فكر وممارسات كل القوى السياسية التي تريد بناء المستقبل الجديد للعراق المدني الديمقراطي الاتحادي.

إن الأزمات لن تنتهي ما لم نبدأ بحل الأزمة الجديدة التي تعتبر العقدة في تشكيل الحكومة الجديدة، والتي تسمح بتحريك جميع مؤسسات الدولة ابتداءً من السلطة التشريعية وانتهاءً بالسلطة التنفيذية وأجهزتها المختلفة.

إن الإرهابيين يدركون عمق الأزمات التي يعاني منها المجتمع والتي يشاركون هم أساساً في إنتاجها وتشديدها يومياً بقتل المزيد من البشر وتعطيل جوانب كثيرة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي إبقاء البطالة وتعطيل عملية التنمية.

كان وما يزال واجباً سياسياً وأخلاقياً أن تبدأ القوى السياسية العراقية المتفاوضة بالالتزام بالاتفاقات التي تمت حتى الآن، وبشكل خاص ببرنامج الحد الأدنى لحكومة الوحدة الوطنية الذي أقر من جانبها، والمباشرة باحترام بنوده، حتى قبل تشكيل الحكومة. وليست هناك دلالات على هذه الوجهة المطلوبة. فوفق المعلومات المتوفرة تتفاقم الصراعات والنزاعات الطائفية السياسية في بغداد بشكل خاص ما بين الأطراف المتفاوضة، وكأن ما كتب على الورق لا يعترف به البعض من تلك الأطراف، وبالتالي فأن العاقبة ستكون سيئة على الجميع ولكن بشكل خاص على الشعب العراقي وعلى وحدته واتجاه تطوره الديمقراطي.

إننا لا نملك إلا أن نناشد جميع القوى السياسية العراقية بوضع مصالح الشعب العراقي نصب عينيها أولاً وقبل كل شيء، والكف عن المصالح الذاتية والشخصية، فهي زائلة ولا يبقى سوى الذكر الطيب أو السيئ.

نأمل أن يستمع الدكتور الجعفري إلى صوت الغالبية العظمى من القوى السياسية العراقية المنتخبة إلى البرلمان وإلى النصف الآخر من أعضاء كتلة الائتلاف التي أرادت غيره ليكون رئيساً للوزراء، وأعتقد "أن الله لا يريد لعبده إلا ما أراده العبد لنفسه".

نظرة قانونية

الاحزاب العراقية واشكالية التنسيق بين النشاط السياسي والوظيفة البرلمانية

*الدكتور فلاح اسماعيل حاجم

ان واحدة من المعضلات الاكثر تعقيدا في الحالة العراقية الراهنة هي اشكالية التوفيق بين النشاط السياسي للاحزاب والوظيفة الحكومية، ذلك ان الانتقال السريع والمفاجئ من معسكر المعارضة السياسية الى حالة المساهمة المباشرة في رسم الخطوط العامة للسياسة الداخلية والخارجية للدولة و ادارة شؤونها، ابرز الى السطح جملة من الاشكالات التي قد يتوقف على حلها مستقبل العملية السياسية الجارية في بلدنا في الوقت الراهن. وربما بدت هذه المسألة طبيعية في بلد يفتقر الى ابسط التقاليد الديمقراطية كالتعددية السياسية والحياة البرلمانية والتداول السلمي للسلطة... الخ، ما يستوجب القيام بجهد استثنائي لوضع الاساس المتين لتحرير الذهنية السياسية العراقية من مخلفات النظام التوتاليتاري البائد. من هنا تأتي اهمية المعالجة السياسية والقانونية لدور الاحزاب السياسية في العملية البرلمانية الجارية في بلادنا حاليا.

ان واحدة من وضائف الحزب السياسي هي تفعيل الجوانب المختلفة في حياة المجتمع: السياسية و الايديولوجية و الاقتصادية و الاجتماعية و الروحية....الخ. حيث يتطلب ذلك اقامة الاساس القانوني المتين لتنظيم نشاط الحزب السياسي كجزء من منظومة المجتمع المدني من جهة، و كعنصر فاعل من عناصر نظام الدولة السياسي من جهة اخرى. من هنا تأتي مهمة التوفيق بين النشاط السيا - اجتماعي والتنظيمي (الداخلي) للحزب وبين مهمته كجزء من آلية الدولة وماكنتها السياسية، وهنا تجدر الاشارة الى الاهمية البالغة التي يمكن ان يلعبها البرنامج السياسي للحزب والوثيقة المنظمة لحياته الداخلية (النظام الداخلي)، ذلك انهما يشكلان الاساس الذي لاغنى عنه لتشكيل الحزب ومنحه الصفة القانونية. ان كل ذلك يجعل من مهمة التنظيم القانوني لنشاط الاحزاب السياسية امرا بالغ الاهمية مثلما هو بالغ الصعوبة والتعقيد. وفي جميع الاحوال فأن سن التشريعات التي من شأنها قطع الطريق على التدخل التعسفي لسلطة الدولة في الحياة الداخلية للاحزاب السياسية يعتبر امراً لا يمكن ان يستقيم بدونه مبدأ التعددية السيياسية الحقة. وتمتلك مسألة حماية الاحزاب السياسية الوطنية في العراق، على اختلاف توجهاتها، اهمية استثنائية في الوقت الراهن حيث مؤشرات الاستئثار واقصاء المنافسين تبدو امرا واردا خلال عملية الانتقال الى مرحلة متقدمة في العملية السياسية الجارية في بلادنا.

ان مسألة التنظيم القانوني لنشاط الاحزاب السياسية كأطراف فاعلة في الحياة البرلمانية للدولة العراقية تمتلك اهمية بالغة، حيث ادت الانتخابات البرلمانية الاخيرة الى احداث نقلة نوعية في التوصيف القانوني لتلك الاحزاب، ذلك ان مجرد دخول الكيانات الحزبية الى برلمان الدولة يجعل من وصفها بالاحزاب البرلمانية امرا صائبا. وهنا يبدو صحيحا القول بأن لا برلمانية حقيقية بدون احزاب سياسية فاعلة. بالاضافة الى ذلك فان الدستور العراقي جعل من التعددية الحزبية والحياة البرلمانية واحدا من الاسس الدستورية في الدولة العراقية الجديدة، ما يجعل من نشاط تلك الاحزاب في مجلس النواب القادم تتويجا لنشاطها كأطراف فاعلة في العملية السياسية ومساهما اساسيا في العملية الانتخابية وهي المرحلة الاكثر اهمية في تحقيق واحد من اهداف الحزب السياسي، ان لم يكن اهمها على الاطلاق، ألا وهو الوصول الى السلطة السياسية. وهنا تجدر الاشارة الى ان واحدة من من اهم ضمانات الاداء الفاعل للبرلمان العراقي القادم هو اقرار مبدأ تكافؤ الفرص اثناء مساهمة الاحزاب السياسية في اداء الوظيفة البرلمانية. ان ضمان مشاركة الاحزاب الفاعلة سيسهم الى حد بعيد في تطوير الاداء الوظيفي للبرلمان العراقي كجهاز تشريعي ورقابي فاعل. ان نقل الصراع السياسي الى صالة البرلمان ووضعه في الاطار الشرعي يتطلب توفيرالحد المطلوب من القواعد القانونية المنظمة لنشاط الحزب السياسي ليس باعتباره مؤسسة جماهيرية، وانما كونه جزءاً من مؤسسة الدولة الرسمية (البرلمان). ما يتطلب ايلاء اهمية استثنائية للتشريعات المنظمة لنشاط الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الاخرى بالشكل الذي يحول دون الخلط بين نشاط الحزب الجماهيري ووظيفته كجزء من مؤسسة الدولة، ذلك ان دفع العملية البرلمانية الى مدياتها المطلوبة يتطلب اشراك القوى السياسية المختلفة في العملية الجارية ووضع الاسس اللازمة لرسم الاطار القانوني الذي من شأنه تحديد الاليات المطلوبة لتفعيل عمل تلك الاحزاب في داخل البرلمان. وربما كان لوضع وسائل وآليات التنسيق بين الاحزاب السياسية واجهزة الدولة (بما في ذلك امكانية تحديد اطر التدخل المشروع للاخيرة في الحياة الداخلية للاحزاب)، اثر ايجابي في الحياة البرلمانية.

عند الحديث عن دور الحزب السياسي في الحياة البرلمانية اجد لزاما الاشارة الى ان تحول الحزب وامتلاكه الصفة البرلمانية يتم عبر آليات متنوعة ربما يكون اكثرها انتشارا تأليف الكتل البرلمانية (الفرقة البرلمانية ، النادي البرلماني ،المجموعة البرلمانية...الخ). تلك التشكيلات التي يعود لنشاطها الفضل في اكتساب الحزب السياسي صفة البرلمانية. وتختلف اشكال واساليب تحديد الوضعية القانونية لتلك التشكيلات، سواء من ناحية تكوينها وتسجيلها الرسمي او من ناحية تحديد صلاحياتها والتزاماتها الوظيفية كجزء لا يتجزأ من تركيبة الجهازالتمثيلي - التشريعي للدولة. فيما تكتسب موضوعة تنظيم العلاقة بين الكتلة البرلمانية والحزب السياسي الذي تنبثق عنه تلك الكتلة اهمية استثنائية، ذلك ان الخلط بين الوظيفة البرلمانية والنشاط الحزبي يؤدي، كما تشير اغلب التجارب البرلمانية، الى تحويل البرلمان الى ناد تابع للحزب السياسي، وتلك واحدة من سمات برلمان الانظمة الشمولية المعروفة. اما بخصوص كيفية تشكيل الكتل البرلمانية فأن اسلوبي التمثيل الحزبي و اعتماد حجم الكتلة البرلمانية يعتبران الاكثر انتشاراً في الوقت الراهن، وخصوصا في البرلمانات المنتخبة وفق مبدأ التعددية الحزبية. فيما يعتبر النظام الداخلي للبرلمان الاساس القانوني لتشكيل الكتلة البرلمانية. فقد عرفت الفقرة العاشرة للنظام الداخلي لاحد مجلسي البرلمان الالماني الكتلة البرلمانية على انها " مجموعة من النواب ينتمون لحزب سياسي واحد او لمجموعة من الاحزاب يجمعها هدف واحد شريطة عدم تنافسها في اي من الاراضي (المقاطعات) الالمانية". اما الفقرة ٦٤ من النظام الداخلي للمجلس الوطني السلوفاكي فقد اجازت "اتحاد اعضاء البرلمان في نادي وفق الانتماء الحزبي او الانتماء للائتلافات السياسية التي انتخبوا ضمن قوائمها". وهنا تجدر الاشارة الى ان الكثير من التشريعات البرلمانية والانظمة الداخلية للبرلمانات ذهبت الى تحريم الاتحاد في الكتل البرلمانية وفق المعايير الطائفية والقومية والاثنية والمناطقية، او تلك التي من شأنها تحويل البرلمان الى ساحة لصراع المصالح الضيقة (المادة ١٦ من النظام الداخلي لمجلس الشعب البلغاري ومثيلاتها في الانظمة الداخلية للبرلمان الارميني والفرنسي وبرلمان جورجيا واوكرايينا).

اما البلدان التي ذهبت الى اعتماد الحجم (العددي) لتشكيل الكتل البرلمانية فقد وضعت تشريعاتها الحد الادنى لعدد النواب الذين بامكانهم تشكيل الكتلة البرلمانية (في الجمعية الوطنية الفرنسية ٢٠ نائبا و١٠ نواب في مجلس الشيوخ، في استراليا وسويسرا ٥ نواب، ما لا يقل عن ٥ ٪ من عدد اعضاء البرلمان في البندوستاغ الالماني...الخ). في حين منحت بعض التشريعات حق تشكيل الكتلة البرلمانية للاحزاب التي تمكنت من الحصول على ما يزيد على مقعد واحد في البرلمان (ارمينيا والبرتغال). ومثلما اختلفت التشريعات والانظمة الداخلية للبرلمان في تحديد آليات تشكيل الكتل البرلمانية، اختلفت ايضا في كيفية ايقاف نشاط تلك الكتل وانهاء نشاطها داخل البرلمان. فقد ذهب اغلبها الى ربط مسألة انهاء نشاط الكتلة البرلمانية بمسالة الاخلال بشروط تشكيل تلك الكتل، كعدم اكتمال النصاب المسموح به قانونيا لاستمرار نشاط الكتلة. فيما منح البعض الاخر الكتلة البرلمانية الحق بحل نفسها طوعيا. وربط البعض الآخر مصير الكتلة البرلمانية بمصير الحزب السياسي الذي تمثله داخل البرلمان، فقد اعتبر المشرع الالماني الكتلة البرلمانية فاقدة للشرعية في حال صدور قرار قضائي باعتبارنشاط الحزب السياسي الذي تمثله محظوراً.

لقد احتلت موضوعة تحديد حجم الاختصاصات الموكلة الى الكتلة البرلمانية حيزا واسعا من اهتمام البرلمانيين والمشرعين والمختصين بالشأن البرلماني ، حيث تجعل تلك الاختصاصات من الكتلة البرلمانية عنصرا مهما من عناصر البرلمان الفاعلة وتتيح له امكانية المساهمة النشيطة في تنظيم البرلمان واداء وظائفه. ومن بين اهم تلك الاختصاصات المساهمة في تأليف اجهزة البرلمان القيادية وقيادتها في بعض الاحيان. بالاضافة الى تحديد جدول اعمال البرلمان من خلال اللجان البرلمانية المختلفة، الدائمة منها والمؤقتة. ففي فرنسا ، على سبيل المثال، يتم تنظيم قوائم المرشحين للمسؤوليات المختلفة داخل الجمعية الوطنية وفق مبدأ التوافق بين ممثلي الكتل البرلمانية المختلفة. اما في جمهورية الجيك فقد منح النظام الداخلي النوادي البرلمانية (الكتل) الحق بتقديم المرشحين لرئاسة البرلمان ونائبه ورؤساء اللجان البرلمانية ، فيما تقوم اللجنة الانتخابية المختصة داخل البرلمان بتنظيم انتخابات أؤلئك المرشحين (المادة ١١٦ من النظام الداخلي). ويمكن العثور على ذات الاسلوب في النظام الداخلي للبرلمان السويدي (الفقرة ٧) والذي اشترط اضافة لما تقدم ان يتم تمثيل جميع الكتل البرلمانية في اللجنة الانتخابية المختصه بعضو واحد عن كل كتلة برلمانية اضافة الى ١٠ مقاعد في ذات اللجنة يتم توزيعها بما يتناسب وحجم الكتل البرلمانية. وتلعب الكتلة البرلمانية دورا حاسما في اختيار المرشحين لشغل المراكز السيادية في الدولة. فقد نصت المادة (٧٣,اولاً) من الدستور العراقي الدائم على ان "يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الاكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوماً من تأريخ انتخاب رئيس الجمهورية. فيما اشترطت الفقرة الرابعة من المادة نفسها التصويت بالاغلبية المطلقة لمنح مجلس الوزراء الثقة بعد عرض اسماء المرشحين لعضويته منفردين. و ربما اصبح اختيار رئيس الدولة العراقية استناداً الى التوافق بين الكتل السياسية في البرلمان عرفاً دستورياً في التراث الدستوري لدولتنا.

انني ارى ان التخلص من الرئاسية (المطلقة) و اعتماد البرلمانية شكلاً للحكم، بالاضافة الى جعل الفيديرالية (الاتحادية) شكلاً للدولة، مع اتخاذ الديمقراطية الحقيقية نهجاً لادارة الدولة العراقية سيرسم خارطة طريق سياسية جديدة ليس للعراق فحسب بل و لمنطقة الشرق الاوسط ايضاً.

*- استاذ جامعي متخصص بالقانون الدستوري.